جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

شركة التوصية البسيطة في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٢ وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ

إعداد

د/ يوسف بن أحمد بن محمد القاسم الزهراني

أستاذ القانون المشارك ، كلية العلوم والدراسات الإنسانية
جامعة شقراء ، المملكة العربية السعودية

(العدد السادس والثلاثون الإصدار الأول يناير ٢٠٢٤م الجزء الثاني)

شركة التوصية البسيطة في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٢ وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ

يوسف بن أحمد بن محمد القاسم الزهراني.
قسم القانون، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: yalqasim@su.edu.sa

ملخص البحث:
تعد شركة التوصية البسيطة من شركات الأشخاص، وهي شركة تجمع بين عقد الشركة وعقد القرض وهي مطابقة لما يعرف بشركات المضاربة أو شركات القرض وأخذت بها اغلب التشريعات التجارية الحديثة، كما ويمكن ان تقوم الشركة من شخصين فقط الأول شريك متضامن والأخر شريك موصي وهنا يعتبر الشريك المتضامن مسؤول بصفته الشخصية ولا يوجد مسؤولية تضامنية لعدم وجود شريك متضامن اخر، ولذا نجد ان اغلب الشركاء الموصون يقتصر دورهم تقديم الحصة المالية دون التدخل في الإدارة، كما أنها شركة تتميز بمجموعة من المميزات أبرزها هو تنوع الشركاء بين متضامنين وموصين وهو ما يناسب كثير من الشركاء الذين لا يرغبون في اكتساب صفة التاجر أو عدم توفر الاهلية أو فقط تحقيق الربح دون الدخول في اعمال الإدارة اليومية. فهذه النوع من الشركات تمتاز بقوة الاعتبار الشخصي للشريك فقد يجمعهم القرابة او الصداقة او المعرفة ولذا هناك صعوبة في بيع الحصص للغير من خارج الشركة، حيث يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم القواعد المنظمة لشركة التوصية البسيطة في نظام الشركات السعودي، سواء فيما يتعلق بالأحكام العامة لتأسيس شركة التوصية البسيطة، أو إدارة شركة التوصية البسيطة وانقضاءها والآثار المترتبة على هذا الانقضاء.

الكلمات المفتاحية: الشركة – التوصية – البسيط – المركز – تأسيس.

The Limited Partnership Company in the Saudi Companies Law Issued by Royal Decree No. M/132 Dated 12/1/1443 AH

Yusuf bin Ahmad bin Mohammad Al-Qasim Al-Zahrani,
Department of Law, College of Science and Humanities, Shaqra University, KSA.
Emial: yalqasim@su.edu.sa

Abstract:

The limited partnership company is considered a company of individuals. It is a company that combines a company contract and a loan contract. It is identical to what is known as speculation companies or loan companies, and most modern commercial legislation has adopted it. The limited partnership company may also be established by only two people, the first is a general partner and the other is a limited partner. In this case, the general partner is considered responsible in his personal capacity. Therefore, we find that most of the limited partners' role is limited to providing the financial share without interfering in management. This type of company is characterized by a set of features, the most prominent of which is the diversity of partners from general to limited partners, which is suitable for many partners who do not wish to acquire the status of a merchant, who lack qualifications, or who just make a profit without engaging in daily management work. This research aims to identify the

most important rules regulating the limited partnership in the Saudi corporate system, whether with regard to general provisions to establish a limited partnership, or manage a limited partnership, its expiration and the effects of this expiration.

***Key Words*: Company - Limited Partner - Limited - Center - Established.**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تتخذ الشركات التجارية عدة اشكال وتقسم الى قسمين رئيسين القسم الأول تحت ما يعرف بشركات الأموال وتندرج تحتها على سبيل المثال شركات المساهمة العامة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والقسم الثاني يعرف بشركات الأشخاص ويدخل ضمنها شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، وتمتاز شركات الأشخاص بوجود شركاء متضامنين كشركاء اساسين وفي شركة التوصية بالأسهم أيضا يوجد نوعين من الشركاء متضامنين ومساهمين.

وعلى الرغم من الاختلاف بين طبيعة الشركتين إلا أنهما تتشابهان في كونهما تضمنان طائفتين من الشركاء ، شركاء متضامنين عليهم مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة عن ديون الشركة والتزاماتها وشركاء موصين أو مساهمين تتحدد مسؤوليتهم عن ديون الشركة والتزاماتها بمقدار مساهمتهم في رأسمال الشركة، ويختلف المركز القانوني للشريك المتضامن عن الشريك الموصي بحكم طبيعة كل منهما داخل الشركة.

وتعد شركة التوصية البسيطة من شركات الأشخاص، وهي شركة تجمع بين عقد الشركة وعقد القرض وهي مطابقة لما يعرف بشركات المضاربة أو شركات القرض وأخذت بها أغلب التشريعات التجارية الحديثة، كما يمكن ان تتكون الشركة من شخصين فقط ، الأول شريك متضامن، والأخر شريك موصي، وهنا يعتبر الشريك المتضامن مسؤول بصفته الشخصية ،

ولا يوجد مسؤولية تضامنية لعدم وجود شريك متضامن اخر، ولذا نجد ان اغلب الشركاء الموصين يقتصر دورهم تقديم الحصة المالية دون التدخل في الإدارة.

ومن أهم أغراض شركة التوصية البسيطة هي القيام باستثمار تجاري مكون من نوعين من الشركاء بهدف تحقيق الربح المادي هذا النوع من الشركات تتميز بانها مناسبة لبعض الأعمال التجارية مثل إتمام الشراكات بين أصحاب الأموال وأصحاب الخبرة، وأيضا تتميز هذه الشركات بأنها قصيرة ، وتقوم من اجل إتمام مشروع محدد مثل القيام بإنشاء مشروع سكني أو انتاج فيلم. كما أنها شركة تتميز بمجموعة من المميزات أبرزها هو تنوع الشركاء بين متضامنين وموصين، وهو ما يناسب كثير من الشركاء الذين لا يرغبون في اكتساب صفة التاجر أو عدم توفر الاهلية ، أو تحقيق الربح فقط دون الدخول في أعمال الإدارة اليومية. فهذا النوع من الشركات تمتاز بقوة الاعتبار الشخصي للشريك فقد يجمعهم القرابة او الصداقة او المعرفة ولذا هناك صعوبة في بيع الحصص للغير من خارج الشركة.

أهمية البحث :

تظهر أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه، وذلك نظراً للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا النوع من الشركات في الحياة الاقتصادية وذلك إذا ما تمت مقارنتها بشركات الأموال، لذلك يحاول هذا البحث العمل على تحديد ملامح النظام القانوني لشركة التوصية في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف الوقوف على أهم نقاط القوة وجوانب الضعف في هذا النوع من الشركات في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٢ وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في كونها تحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي وهو ما هو النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة في نظام الشركات السعودي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما المركز القانوني للشركاء في شركة التوصية البسيطة؟
- ما النظام القانوني لحصة الشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة؟
- ما آلية إدارة شركة التوصية البسيطة؟
- ما أسباب انقضاء شركة التوصية البسيطة؟ وما هي الآثار المترتبة على ذلك؟

بحيث يحاول هذا البحث الإجابة على تلك الأسئلة وذلك بغية الوقوف على أبرز نقاط القوة والضعف في النظام القانوني لتلك الشركة.

منهجية البحث:

تتنوع مناهج البحث العلمي واعتماد المنهجية المناسبة للدراسة من القواعد الأساسية عند القيام بالبحث من أجل الوصول إلى الهدف المنشود من الدراسة. وفي هذه الدراسة ارتأينا أنه من المناسب اختيار المنهج التحليلي الوصفي، ولذا فسوف يتم الاعتماد بشكل كبير على دراسة الأحكام القانونية المنظمة لشركة التوصية البسيطة وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلي أنه من المهم الرجوع إلى الأحكام القضائية والآراء الفقهية، وذلك من أجل فهم أكبر وأعمق للنصوص القانونية وتحليلها بشكل صحيح ومعرفة توجه المنظم السعودي في الاحكام لمثل هذه الشركات، ايضاً سوف تتم المقارنة مع بعض التشريعات

القانونية المشابهة متي دعت الحاجة لذلك لسد الفجوات القانونية او اقترح تعديل نص قانوني.

خطة البحث:

المقدمة.

المبحث الأول: الاحكام العامة لتأسيس شركة التوصية البسيطة ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: المركز القانوني للشركاء.

المطلب الثاني: النظام القانوني لحصة الشريك الموصي.

المبحث الثاني: إدارة شركة التوصية البسيطة وانقضاءها ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: إدارة شركة التوصية البسيطة.

المطلب الثاني: انقضاء شركة التوصية البسيطة والآثار المترتبة على ذلك.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع.

المبحث الأول

الأحكام العامة لتأسيس شركة التوصية البسيطة

تمهيد وتقسيم:

عرف المنظم السعودي شركة التوصية البسيطة بأنها: " شركة تتكون من فريقين من الشركاء، فريق يضم على الأقل شريكًا من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية يكون مسؤولًا شخصيًّا في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، وفريق آخر يضم على الأقل شريكًا من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية موصيًا لا يكون مسؤولًا عن ديون الشركة والتزاماتها إلا في حدود حصته في رأس مال الشركة. ولا يكتسب الشريك الموصي صفة التاجر" (١).

تعد شركة التوصية البسيطة تطوراً للشركات التضامنية التي كانت تقوم على الشركاء المتضامنين الذين يسألون مسؤولية شخصية عن ديون الشركة ولهم الصلاحية الكاملة في إدارة الشركة وبالتالي كان هناك تخوف لدي بعض الشركاء المتضامنين من هذه المسؤولية الشخصية ومن هنا ظهرت فكرة وجود الشركاء الموصين بجانب الشركاء المتضامنين، وكان من الطبيعي ان ترتبط شركة التوصية البسيطة ببعض أحكام شركة التضامن (٢).

وعلى الرغم من أهمية شركة التوصية البسيطة إلا أنها تعد من الشركات الأقل انتشارًا في الأعمال التجارية مقارنة بالشركات التضامنية أو التوصية

---

(١) المادة ٥١ من نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٢ وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١ه بموجب قرار مجلس المزراء رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٤٤٣/١١/٢٩هـ.

(٢) د. احمد الملحم، قانون الشركات الكويتي والمقارن، جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠١٥م، صفحة ٧٩.

بالأسهم وتأخذ الشركات ذات المسؤولية المحدودة النصيب الأكبر في الانتشار والمرغوبة من قبل أصحاب الأعمال وذلك لخصائصها المميزة والتي لا توجد في غيرها من الشركات التجارية. وسبب قله انتشار شركة التوصية البسيطة وجود شركات المساهمة التي تحقق عائد أكبر للمساهمين ولها رؤوس أموال كبيرة وتحقق نتائج ملموسه.

وبالرجوع لنظام الشركات السعوي -الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٢ وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ بموجب قرار مجلس المزراء رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٤٤٣/١١/٢٩هـ-لوجدنا أن هذا النظام قد درج شركة التوصية البسيطة ضمن شركات الأشخاص ونظم أحكام خاصة لها وفي حال عدم وجود نص خاص فيرجع فيه إلى أحكام شركة التضامن، وعرف نظام الشركات السعودي شركة التوصية البسيطة بأنها "شركة تتكون من فريقين من الشركاء، فريق يضم على الأقل شريكاً من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، يكون مسؤولاً شخصياً في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، وفريق آخر يضم على الأقل شريكاً من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية موصياً ، لا يكون مسؤولاً عن ديون الشركة والتزاماتها إلا في حدود حصته في رأس مال الشركة" (١).

(١) المادة ٥١ من نظام الشركات السعودي: تعريف شركة التوصية البسيطة:

١-شركة التوصية البسيطة: هي شركة تتكون من فريقين من الشركاء، فريق يضم على الأقل شريكاً من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، يكون مسؤولاً شخصياً في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، وفريق آخر يضم على الأقل شريكاً من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية موصياً لا يكون مسؤولاً عن ديون الشركة والتزاماتها إلا في حدود حصته في رأس مال الشركة. ولا يكتسب الشريك الموصي صفة التاجر. =

وبالتالي شركة التوصية البسيطة تجمع بين أصحاب الإدارة وأصحاب المال لذا فهي شركة تجمع بين عقد الشركة وعقد القرض وهي مطابقة لما يعرف بشركات المضاربة أو شركات القرض والتي أخذت بها أغلب التشريعات التجارية الحديثة [١].

من هذا المنطلق يتناول هذا المبحث الحديث عن الأحكام العامة لتأسيس شركة التوصية البسيطة وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين اثنين وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول: تأسيس شركة التوصية البسيطة والمركز القانوني للشركاء.

المطلب الثاني: النظام القانوني لحصة الشريك الموصي.

=٢-يخضع الشركاء المتضامنون في شركة التوصية البسيطة للأحكام المطبقة على الشركاء في شركة التضامن. ٣-تطبق على شركة التوصية البسيطة أحكام شركة التضامن فيما لم يرد به نص خاص في هذا الباب.

وقد عرفها المشرع المصري في المادة ٢٣ من قانون التجارة على أنها: "الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولية ومتضامنين وبين شركاء يكونون أصحاب أموال وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين."

(١) د. أكرم ياملكي، القانون التجاري، الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م، ص ٩.

المطلب الأول

تأسيس شركة التوصية البسيطة والمركز القانوني للشركاء

أولاً: تأسيس شركة التوصية البسيطة:

شركة التوصية البسيطة مثلها مثل أي: شركة عبارة عن عقد، وأي عقد لا بد وأن يتوافر فيه كافة الأركان الموضوعية العامة لأي عقد، والمتمثلة في الرضا والأهلية والمحل والسبب، وبالإضافة إلى الأركان الموضوعية العامة هناك أيضاً أركان موضوعية خاصة بعقد الشركة، فمنها : ضرورة تعدد الشركاء، ومساهمة كل منهم بقدر معين في رأس مال الشركة، واقتسام الأرباح والخسائر، مع ضرورة توافر نية المشاركة.

البيانات الواجب توافرها في عقد التأسيس:

اشترط المنظم السعودي ضرورة توافر مجموعة من البيانات في عقد تأسيس شركة التوصية البسيطة، حيث أوجب أن يشتمل عقد تأسيس شركة التوصية البسيطة بصفة خاصة على البيانات الآتية [١]:

أ-أسماء الشركاء، وبياناتهم.

ب-اسم الشركة .

ج-المركز الرئيس للشركة.

د-غرض الشركة.

هـ-رأس مال الشركة وتوزيعه على الشركاء، وتعريف كافٍ بالحصة التي تعهّد كل شريك بتقديمها وموعد استحقاقها.

و-مدة الشركة، إن وجدت.

---

(١) المادة ٥٢ من نظام الشركات السعودي.

ز-إدارة الشركة.

ح-قرارات الشركاء، والنصاب اللازم لصدورها.

ط-كيفية توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء.

ي-تاريخ بدء السنة المالية وانتهائها .

ك-انقضاء الشركة.

ل-أي أحكام أو شروط أو بيانات أخرى يتفق الشركاء على تضمينها في عقد تأسيس الشركة ولا تتعارض مع أحكام النظام.

وبذلك يشترط كتابة عقد الشركة موضحاً به كل البيانات السابق ذكرها بالنسبة للشركاء المتضامنين بالإضافة إلى أسماء الشركاء المصين وجنسيتهم ونصيب كل منهم في رأس المال، كما يجب شهر عقد هذه الشركة، ولا يشترط عند شهر شركة التوصية البسيطة ذكر أسماء الشركاء الموصين، بل يكتفي بإيضاح أسماء الشركاء المتضامنين [١].

ثانياً: المركز القانوني للشركاء في شركة التوصية البسيطة:

يشترط لانعقاد الشركة وجود شخصين على الأقل، تعدد الشركاء تمليه فكرة الشركة التي تعني الاشتراك والتعاون واتحاد مصالح مجموعة من الأشخاص فطبقاً للمادة الأولى من نظام الشركات يلزم لعقد الشركة وجود شخصين فأكثر. والعقد يستلزم لإبرام وجود أكثر من شخص فلا يتصور وجود عقد أحادي الطرف

(١) د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠١١م، بند ١٥٠، ص ٣٦٢ و٣٦٣.

أما وحدة الذمة المالية فتعني أن العناصر الإيجابية في الذمة كتلة موحدة تضمن كل الديون بغير تعيين أو تخصيص [١].

ينقسم الشركاء في شركة التوصية البسيطة إلى شركاء متضامنين وموصين وهناك واجبات واحكام على كل منها، فالشريك المتضامن هو المضارب والمتصرف في إدارة الشركة والمسؤول عن أداء الحقوق التي عام الشركة تجاه الغير والشريك الموصي هو صاحب المال، وهو غير مسؤول عن إدارة الشركة والتزاماتها ولا يتحمل من الالتزامات الا في حدود حصته المقدمة في راس المال وتوزع الأرباح بين الشركاء على حسب الاتفاق بين الشركاء وفي حال عدم وجود اتفاق واضح فيرجع إلى نسبة كل شريك في رأس المال [٢].

أولاً: المركز القانوني للشركاء المتضامنون:

الشركاء والمتضامنون في هذه الشركة تشبه المركز القانوني للشريك المتضامن في شركة التضامن ويطبق عليه احكام الشركاء المتضامنين الموجودة في شركة التضامن وتعد شركة التوصية البسيطة بالنسبة للشريك المتضامن أنها شركة تضامن بما تعنيه الكلمة، ولذا بمجرد انضمام الشريك كشريك متضامن فإنه يكتسب صفة التاجر ويطبق عليه ما يطبق على التجار من أحكام وعلى سبيل المثال إفلاس شركة التوصية البسيطة فإنه يعني إفلاس كل الشركاء.

(١) د. عادل عبد الحميد الفجال، الوافي في مبادئ القانون التجاري، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٨ه / ٢٠١٧، ص ١٥٥.

(٢) أ.د. وهبة مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، سوية، دمشق، الطبعة الرابعة، الجزء الخامس، ص ٩٧٢. د. أنور مطاوع منصور، القانون التجاري السعودي "الأعمال التجارية والتاجر-الشركات التجارية-الأوراق التجارية وعمليات البنوك"، مكتبة المتنبي، طبعة ٢٠١٧م، ص ١٧٦.

مسؤلية المتضامنين حتى لو كان انضمام الشريك المتضامن حديثًا فالمسؤولية الغير محدودة تطبق على كل الشركاء المتضامنين دون استثناء، وتعد المسؤولية الشخصية للشريك المتضامن مسؤولية آمره ومطلقة عن كل ديون الشركة والتزاماتها أمام الغير من أصحاب الديون. ويلاحظ أن نظام الشركات في القسم الخاص بأحكام شركة التوصية البسيطة يشير في احكامه الى الشركاء الموصين وأما الاحكام الخاصة بالشركاء المتضامنين فيعود إلى احكام شركة التضامن. ويسمى الشريك المتضامن في بعض قوانين الشركات التجارية بالشريك المفوض كما جاء في قانون الشركات العماني، وهي تسمية جاءت من الفقه الإسلامي والمعروفة بشركة المضاربة أو المقارضة [١].

(١) المادة ٤٧ من قانون الشركات التجارية العماني رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته نصت على أن " شركة التوصية هي شركة تجارية تشتمل على فئتين من الشركاء: أ-شريك مفوض او أكثر يكونون مسؤولين بالتكافل والتضامن في جميع أموالهم عن ديون الشركة. ب- شريك موصى أو أكثر تكون مسؤوليتهم عن ديون الشركة مقتصرة على مقدار مساهمتهم في رأس مال الشركة شرط ان يكون هذا المبلغ قد ذكر في عقد تأسيس شركة التوصية ". وكذلك قانون الشركات التونسي نصت المادة السادسة والسبعون "تتكون شركة المقارضة البسيطة من فريقين من الشركاء أولهما فريق الشركاء القارضين بالعمل الذين يجوز تكليفهم دون غيرهم بإدارة أعمالها ويتحملون مسؤولية تسديد ديون الشركة على وجه التضامن غير المحدود، وثانيهما فريق الشركاء المقارضين بالمال الذين يساهمون بالمال ولا يلتزمون إلا بقدر مساهماتهم. يخضع الشركاء المقارضون بالعمل لنفس النظام القانوني الذي يخضع له الشركاء في شركة المفاوضة. ويخضع الشركاء المقارضون بالمال لنفس النظام القانوني الذي يخضع له الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة. ولا يمكن للمقارض بالمال أن يسدد مساهمته عملا".

ثانياً: المركز القانوني للشركاء الموصين:

أما عن الشركاء الموصين فهم شركاء لهم أحكام خاصة تختلف عن الشركاء المتضامنين وجاءت المادة ٥١ بتعريف الشركاء الموصين بأنهم شركاء لهم الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ولا يكون مسؤولا عن ديون الشركة والتزاماتها إلا في حدود مقدار الحصة المقدمة في راس مال الشركة ولا يكتسبون صفة التاجر، وبالعادة هؤلاء الشركاء هم من يقدمون المال ولا يتدخلون بالإدارة، وقد اشترط القانون عدم ذكر اسم الشركاء الموصين في عنوان الشركة وإلا أصبح هنا شريك متضامن من حيث المسؤولية الشخصية عن ديون الشركة [١].

وقد تجاوز نظام الشركات الجديد اللبس الذي وقعت فيه كثير من التشريعات التجارية في أن الشريك الموصي هو شريك يقدم مالاً دون التدخل في

---

(١) المادة ٥٣ من نظام الشركات السعودي، صلاحيات الشريك الموصي: " ١-يجوز للشريك الموصي -أو من يفوضه-أن يطلع مرتين خلال السنة المالية على سير أعمال الشركة، وأن يفحص سجلاتها ووثائقها، وأن يستخرج بياناً موجزاً عن حالة الشركة المالية من واقع هذه السجلات والوثائق.

٢-لا يجوز للشريك الموصي التدخل في أعمال الإدارة الخارجية ولو صدر له توكيل، فإن تدخل كان مسؤولاً شخصياً في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها التي ترتبت على ما أجراه من أعمال. ومع ذلك، يجوز للشريك الموصي الاشتراك في أعمال الإدارة الداخلية للشركة وفق ما ينص عليه عقد تأسيسها، ولا يرتب هذا الاشتراك أي التزام في ذمته إلا إذا كانت الأعمال التي أجراها تدعو الغير إلى الاعتقاد بأنه شريك متضامن فيعد -في مواجهة ذلك الغير-مسؤولاً شخصياً في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها".

الإدارة حيث جاءت المادة ٥٣ من حث الشريك الموصي الاشتراك في اعمال الإدارة الداخلية للشركة حسب ما نص عليه عقد التأسيس وبشرط أن تكون الاعمال التي يقوم بها لا تدعو الغير من المتعاملين مع الشركة إلى الاعتقاد بانه شريك متضامن والا سوف يصبح مسؤولا شخصيا في جميع أمواله مثل الشريك.

ومن الأمور المستجدة في نظام الشركات السعودي هو السماح للمؤسسين أو الشركاء في الشركات التجارية المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام سواء خلال مدة تأسيس الشركة أو بعدها من القيام بالاتفاق بينهم على تنظيم العلاقة الداخلية بينهم أو بينهم والشركة وعلى سبيل المثال من الأمور التي تحدث بشكل متكرر هو دخول شركاء جدد عن طريق دخول الورثة محل مورثهم ولذا يمكن للشركاء معالجة آلية دخول الورثة في الشركة بشكل يحقق مصالح الشركة دون الاضرار بها، أيضاً يمكن للشركاء إبرام ميثاق عائلي يتضمن تنظيم الملكية العائلية في الشركة وحوكمتها وإدارتها وسياسة العمل داخل الشركة وسياسة التوظيف من داخل العائلة وكيفية توزيع الأرباح والتصرف بالحصص ووضع آلية لتسوية المنازعات أو الخلافات، ويمكن جعل الاتفاق أو الميثاق ملزما وأن يكون جزءاً من عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس بشرط عدم مخالفة النظام أو عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي [١].

كما يمكن أن يكون الشريك الموصي له صفة التاجر إذا كان شريكًا متضامنًا في شركة أخري ليس لها علاقة بشركة التوصية البسيطة التي هو فيها شريك موصي، أو قد يكون الشريك الموصي يمارس التجارة منفردا على سبيل الاحتراف فهنا في حال إفلاسه فإنه لا يودي إلى إفلاس شركة التوصية

(١) المادة ١١ من نظام الشركات السعودي، اتفاق الشركاء والميثاق العائلي.

البسيطة التي هو فيها شريك موصي؛ لأن مسؤوليته هنا بقدر حصته في رأس المال، ويمكن ان الشريك موصي من بداية التأسيس حيث يشير عقد التأسيس بأسماء الشركاء المتضامين والموصون، ويمكن أن يكون الشريك موصيًا اثناء حياة الشركة مثل اندماج الشركة بأخري أو تحويلها من شركة الى نوع التوصية البسيطة او تبديل صفة الشريك المتضامن إلى شريك موصى بعد موافقة الشركاء وتطبيق المركز القانوني للشركاء للتحول وبيان المسؤولية عن الديون والالتزامات [١].

وقد حكمت محكمة النقض في مصر أن العبرة في حقيقة الواقع لا بعبارة العقد حيث قام الشركاء المتضامنون بوضع اسم الشركاء الموصين في عنوان الشركة وبموافقته ، ومع ان العقد يشير إلى أنه شريك موصي ولذا أصبح هذا الشريك الموصي فعليا شريكًا متضامنًا يطبق عليه ما يطبق على الشريك المتضامن [٢].

ويثور التساؤل حيال ما إذا كان لدائني الشركة الحق في رفع الدعوى مباشرة لمطالبة الشريك الموصي بتسليم حصته المشار لها في عقد التأسيس، ويذهب البعض إلى أنه لا يمكن لدائني الشركة رفع الدعوى مباشرة ، وذلك لعدم وجود نص قانوني صريح بذلك، ومن جهة اخري فإنه لا يوجد علاقة بين دائني الشركة والشريك الموصي طالما لم يذكر اسمه في عنوان الشركة أو مارس إدارة الشركة، وهناك جانب آخر يعطي دائني الشركة الحق في مطالبة الشريك الموصي

---

(١) (م ٢٨٣/٢٨٩ كويتي).

(٢)(محكمة النقض المصرية / طعن رقم ١١٧/ سنه ٢٠٠٠ ق – في ١٩٥٣/٠٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية، ح ١، ص ٦٩٤، رقم ٤٤)

بتسليم حصته ؛ لأن الشركة أصبحت ذات كيان معنوي لها شخصيتها المستقلة وبالتالي يحق لكل من له مصلحة المحافظة على الشركة من خلال الدعوى المباشرة [١].

المطلب الثاني

النظام القانوني لحصة الشريك الموصي

يجب على كل شريك أن يقدم حصة معينة للمساهمة في رأس مال الشركة، ويضمن الشريك وجود الحصة التي تعهد بتقديمها، فإذا كانت الحصة مالاً غير موجود ووهمياً بطلت الشركة، كذلك إذا كانت الحصة مالاً وبيع قبل التسليم، كما لا تعد شركة العقد الذي يلتزم فيه كل طرف بالتعاون مع الآخر لإتمام عمل معين دون الالتزام بتقديم حصة فنكون بصدد عقد تعاون، وهذه المساهمة هي التي تحدد نصيبه من الأرباح والخسائر، والحصة تكون على أنواع وفق ما نصت عليه المادة الثانية من نظام الشركات السعودي أن الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً لاقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة [٢].

وبذلك يكون كل شريك ملزمًا بتسليم حصته التي تعهد بها ويصبح مدينًا للشركة تستطيع مقاضاته والمطالبة بتسليمها، وللشركة الحق في تعليق حقوقه داخل الشركة، مثل حق الأرباح والتصويت في غيرها من الحقوق ويمكن للشركة

(١) د. نادية فضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري (شركات الأشخاص)، الطبعة ٧، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٨م، ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) المادة ٢ من نظام الشركات السعودي.

أن تطالبه بالتعويض عن الضرر الذي تسبب به [١]. وتأخذ حصص الشركاء إحدى صور ثلاث:

الصورة الأولى: الحصة النقدية:

مبلغ محدد من النقود يقدمه الشريك مساهمة منه في تكوين رأس مال الشركة في الموعد المحدد. وإذا تأخر في تسديد حصته تلاحقه الشركة بتعويض عما لحق بها من ضرر.

الحصة الثانية: الحصة العينية:

قد تقدم الحصة على سبيل التملك أو الانتفاع، فاذا قدمت الحصة على سبيل التمليك فيسأل الشريك عن ضمان الحصة في حالة الهلاك أو الاستحقاق أو ظهور عيب أو نقص فيها أو عدم التعرض لها بالاستحقاق، وفي هذه الحالة يسأل الشريك وفق أحكام عقد البيع، ولا بد من اتباع الاجراءات الشكلية بنقل الملكية وتسجيلها، والا أعتبر البيع باطلاً والحصة باطلة، أما إذا قدمت الحصة على سبيل الانتفاع، ففي هذه الحالة يسأل الشريك وفق أحكام عقد الايجار، ويبقى الشريك محتفظا بملكية المال الذي للشركة الانتفاع به، ولا يدخل ذلك المال في الذمة المالية للشركة ولا يجوز لدائني الشركة التنفيذ عليه لاستيفاء ديونهم، ويجوز للشريك المطالبة بقيمة حصته المقدمة على سبيل الانتفاع من أموال الشركة قبل القسمة [٢].

---

(١) المادة ١٥ من نظام الشركات السعودي.

(٢) د. فايز نعيم رضوان، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، بند رقم ٣٠، ص ٥١

ويجب أن تقدر الحصص العينية التي يقدمها الشركاء فور تقديمها حتى يتحدد نصيب كل منهم في رأس المال، وغالباً ما تضع الأنظمة قيوداً خاصة لهذا التقدير خاصة في شركات الأموال، وذلك تلافياً للمبالغة في قيمة الحصص العينية خشية الإضرار بالدائنين حيث يعتبر رأس المال هو الضمان العام للدائنين، كذلك ما يترتب على هذه المبالغة في تقدير الحصص العينية من منح أصحابها حقوقاً ومزايا دون حق مما يضر بمصالح باقي الشركاء.

الحصة الثالثة: الحصة بالعمل:

وأخيراً قد تكون حصة الشريك تقديم عمل للشركة كحصة له، وفي هذه الحالة لا يقدم الشريك مبلغاً ممن المال أو حصة عينية، وإنما يقوم بعمل معين لحساب الشركة تنتفع منه ويعود عليها بالفائدة، وغالباً ما يكون الشريك في هذه الحالة ممن يتمتع بخبرة معينة، حيث إن المقصود بالعمل هنا العمل الفني الجاد الذي يسهم في نجاح الشركة ويعود عليها بالنفع المادي كعمل المهندس أو الرسام أو المدير وغيرهم من أصحاب الخبرة الفنية والتجارية، ويلتزم الشريك بالعمل عبى أن يكرس مجهوده لخدمة الشركة ويمتنع أن يباشر نفس العمل الذي تعهد بتقديمه للشركة لحسابه الخاص أو لحساب غيره ، نظرا لما لذلك من منافسة للشركة [١].

لم يحدد نظام الشركات السعودي حد أدنى لرأسمال شركة التوصية البسيطة بل ترك الأمر عائد لاتفاق الشركاء، طالما أنه كاف لتحقيق غرض الشركة، ويلاحظ أن هذا النوع من الشركات كون ذات علاقة بالمشاريع العائلية والصغيرة ولا تجد شركة توصية بسيطة تعمل في المشاريع الكبيرة ولهذا فان هذا

(١) د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، بند ٢٤، ص ٦١.

النوع من الشركات ممنوع ممارسة أعمال التامين والصرافة والتامين والاستثمار التي تحتاج إلي شركات ذات طبيعة مختلفة عن شركات الأموال ونجدها مثلا في شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

من القواعد العامة عند تأسيس الشركة هي وجوب توفر رأسمال الشركة الذي يمثل الضمان الرئيسي لدائنيها، وهو عبارة عن حصص مقدمة من قبل الشركاء وفي بعض الشركات تقدم أسهم، وتقسم الحصص إلى ثلاثة أنواع وهي حصة ماليه، وحصة عينية، وحصة عمل، وأغلب التشريعات التجارية تتفق على ان الحصص في شركة التوصية البسيطة المقدمة من الشريك الموصي تكون حصة مالية أو عينية [١] وذلك من اجل تحقيق غرض الشركة اما حصة العمل فغالباً تكون داخلة في أعمال الإدارة وهو من المحظورات على الشريك الموصي مزاولة الادارة والا اصبح شريكًا متضامنًا ، ومن جهة أخرى الشريك الموصي يعتبر مسؤولاً بقدر حصته في رأس المال أما لو افترضنا انها كانت حصة عمل فلا يمكن التنفيذ عليها في حال وجود دين على الشركة.[٢] وهناك تشريعات تجارية لعدد محدود من الدول تعطي الشريك الموصي الحق بان يقدم حصة عمل مثل بعض الولايات في الولايات المتحدة الامريكية [٣].

---

(١) المادة ١٣ من نظام الشركات السعودي –حصة الشريك أو المساهم " ١–يجوز أن تكون حصة الشريك أو المساهم نقدية أو عينية، أو الاثنتين معاً ...٣–يكوّن الحصص النقدية والحصص العينية وحدها رأس مال الشركة".

(٢) د. أبو زيد رضوان، الشركات التجارية في القانون الكويتي المقارن، دار الفكر العربي؛ الكويت، توزيع دار الكتاب الحديث، ١٩٧٨م، صفحة ٢٥١. ايضاً انظر د. طعمة الشمري، قانون الشركات التجارية الكويتي، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ١٩٨٦م، صفحة ٢٣٥.

(٣) د. احمد الملحم، قانون الشركات الكويتي والمقارن، مرجع سابق، ص٩١.

ويعتبر تقديم الحصة من الشريك الموصي التزام تجاري صرف وهي من الأعمال التجارية، وبغض النظر عن الشخص القائم بها ولذا تعد تقديم حصة الشريك الموصي من الاعمال التجارية؛ لأنه مرتبط بتأسيس الشركات فالشريك الموصي هنا ملزم بتقديم الحصة في وقتها المتفق عليها [١].

ولا يسأل الشريك الموصي في شركات التوصية عن ديون الشركة إلا مسؤولية محدودة بقدر حصته وبغير تضامن مع باقي الشركاء، بخلاف الشريك المتضامن الذي يسأل عن كافة ديون الشركة في جميع أمواله وبالتضامن [٢].

وبالعودة إلي الأحكام المتعلقة بالحصص نجد أن المنظم لم يُلزم الشريك في شركة التوصية البسيطة بتقديم الحصص كاملة عند تأسيس الشركة أو إعطاء مدة معينة من تاريخ التأسيس لاستكمال تقديم الحصص، ونرى ان يكون هناك نوعًا من الإلزام بتقديم الحصص كاملة خلال وقت قصير جدا من تاريخ التأسيس.

تنازل الشركاء عن الحصص:

وكما سبق أن ذكرنا فإن المركز القانوني للشركاء في شركة التوصية البسيطة مختلف حسب طبيعة الشركاء سواء كانوا متضامنين أو موصين، ويمكن للشركاء التنازل عن الحصص للغير وفق القواعد القانونية، وبالتالي يجوز للشريك الموصي أن يتنازل عن حصته أو بعضها لشريك آخر من

(١) المادة ١٥ من نظام الشركات السعودي

"١-يعد كل شريك مديناً للشركة بالحصة التي تعهد بها.

٢-إذا تأخر الشريك عن تقديم حصته في رأس مال الشركة، في الأجل المحدد لذلك، كان للشركة مطالبته بتنفيذ ما تعهد به تجاهها".

(٢) د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، مرجع سابق، بند ١٥١، ص ٣٦٤.

داخل الشركة، ويمكن أن يتنازل عنها للغير من خارج الشركة بعد موافقة جميع الشركاء المتضامنين ومالكي أغلبية رأس المال الخاص بالشركاء الموصين وهذا شرط أمر وقد أعطي القانون الحق في النص على قواعد معينة لتقييم الحصة أو بيعها حسب ما يتفق عليها في عقد التأسيس.

وقد نظم نظام الشركات السعودي مسألة تنازل الشركاء في شركة التوصية البسيطة عن الحصص حيث نص على أنه :

"١-يجوز للشريك الموصي أن يتنازل عن كل حصصه أو بعضها لأي من الشركاء الآخرين في الشركة.

٢-يجوز للشريك الموصي أن يتنازل عن كل حصصه، أو بعضها، للغير؛ بعد موافقة جميع الشركاء المتضامنين ومالكي أغلبية رأس المال الخاص بالشركاء الموصين، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على غير ذلك.

٣-يجوز للشريك المتضامن أن يتنازل عن كل حصصه، أو بعضها، لمصلحة شريك موصٍ أو للغير؛ وفقاً لحكم الفقرة (٢) من هذه المادة.

٤-إذا لم يقدم الشريك الموصي حصته في رأس مال الشركة في ميعاد استحقاقها قبل التنازل عنها، يصبح المتنازل له مسؤولاً عن تقديمها.

٥-يجوز إدخال شركاء متضامنين أو موصين إلى الشركة؛ بعد موافقة جميع الشركاء المتضامنين دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الشركاء الموصين، وذلك ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على غير ذلك [(١)].

وكذلك الحال للشريك المتضامن الذي يكون له الحق في التنازل عن الحصة لشريك آخر متضامن أو موصى حسب ما تم عليها الاتفاق عليه في

(١) المادة ٥٦ من نظام الشركات السعودي.

عقد التأسيس أو بموافقة جميع الشركاء الموصين أو مالكي الأغلبية لراس المال من الشركاء ويلاحظ على النظام عدم الإشارة إلى أهلية الملاءة المالية للشريك المتضامن كشرط أساسي للمشاركة في شركة التوصية وخاصة ان الشركاء المتضامنين لهم دور كبير في سمعة الشركة كضمان عام لالتزامات الشركة وحيث أنه يمكن أن يكون الشركاء المتضامنون في الشركة لا يتمتعون بالملاءة المالية الكافية باب نحو استخدمها بشكل غير قانوني لذا نرى أنه من الأفضل ان يكون لوزارة التجارة دورٌ فاعلاً في التحقق من ملاءة الشريك المتضامن في شركات الأموال ومن ذلك عدم وجود سوابق جنائية أو مالية منتهية أو قائمة مثل الرشوة- التزوير – خيانة الأمانة – الإفلاس – ، وآلية التحقق تعتبر من الإجراءات السهلة مع وجود الأنظمة التقنية الحديثة.

القواعد العامة التي تخضع لها شركة التوصية البسيطة وذلك بالإحالة الى قواعد شركة التضامن:

نصت المادة (٥١) فقرة (٣) من نظام الشركات السعودي على أنه يطبق على شركة التوصية البسيطة قواعد واحكام شركة التضامن فيما لم يرد نص خاص بها في هذا الباب، وعلى هذا يربع الى أحكام شركة التضامن في اليه تأسيس شركة التوصية البسيطة وقيدها في السجل التجاري وكذلك قواعد التنازل عن حصص الشركاء ورهنها وقواعد إدارة الشركة وحدود راس مال الشركة وغيرها من المواضيع.

ومن المعلوم إن أغلب التشريعات التجارية تنظم شركة التوصية البسيطة بأحكام خاصة بها وتحيل الى القواعد العامة لشركة التضامن وعلى سبيل المثال تشريعات مجلس دول التعاون الخليجي ، حيث نظمت المادة الثانية والخمسون من نظام الشركات آليه تأسيس شركة التوصية البسيطة، ويجب أن يكون هناك نوعين

من الشركاء، وضع بيان بأسمائهم وبياناتهم واسم الشركة وغرضها وراس مالها والحصص ومقدارها ، وبيان نسب الأرباح والخسائر وموعد الاستحقاق وغيرها من البيانات والأساسية التي اشترطها القانون والتي سوف نقوم بشرحها لاحقًا [١].

ويقتصر عنوان الشركة على الشركاء والمتضامنين فقط، كذلك إدارة الشركة ولذا يعتبر الشريك المتضامن في شركة التوصية البسيطة له صفة التاجر والعكس غير صحيح فلا يكتسب الشريك الموصي صفة التاجر؛ ولذا عن إفلاس

(١) المادة ٥٢ من نظام الشركات السعودي: بيانات عقد التأسيس: "يجب أن يشتمل عقد تأسيس شركة التوصية البسيطة بصفة خاصة على البيانات الآتية:
أ-أسماء الشركاء، وبياناتهم.
ب-اسم الشركة.
ج-المركز الرئيس للشركة.
د-غرض الشركة.
ه-رأس مال الشركة وتوزيعه على الشركاء، وتعريفاً كافياً بالحصة التي تعهد كل شريك بتقديمها وموعد استحقاقها.
و-مدة الشركة، إن وجدت.
ز-إدارة الشركة.
ح-قرارات الشركاء، والنصاب اللازم لصدورها.
ط-كيفية توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء.
ي-تاريخ بدء السنة المالية وانتهائها.
ك-انقضاء الشركة.
ل-أي أحكام أو شروط أو بيانات أخرى يتفق الشركاء على تضمينها في عقد تأسيس الشركة ولا تتعارض مع أحكام النظام".

الشركة فليحق بالشركاء المتضامنين اما الشركاء الموصين فلا يمكن اشهار افلاسهم وحتى في حال مزاولة الشركاء الموصون للعمل التجاري في شركات اخري لأن مسؤوليتهم في الشركة المفلسة بحدود حصتهم في رأس المال [١].

العنوان التجاري:

من القواعد الرئيسية في عنوان شركة التوصية البسيطة أن يكون قاصرًا فقط على اسماء الشركاء المتضامنين دون الشركاء الموصين وفي حال لم يكن في الشركة إلاَّ شريك واحد متضامن فيجب إضافة عبارة "وشركاه" بجانب اسمه، ويَخضع أحكام العنوان التجاري لشركة التوصية البسيطة إلى القواعد الخاصة بالعنوان التجاري لشركة التضامن، ويعد عنوان الشركة تجسيدا للاعتبار الشخصي للشركاء المتضامن، وهو ما يعكس وجود ضمانة قوية وائتمان كبير للشركة تجاه الغير. والهدف من اشتراط التشريعات التجارية أن يضاف بجانب اسم الشركة نوعها، وذلك حماية للغير ومعرفتهم حقيقة الشركة، وفي حال عدم ذكر نوع الشركة فيحق لكل من له مصلحة او حصل له ضرر المطالبة بالتعويض عما إصابة بسبب ذلك، وعليه ان يثبت ذلك [٢].

(١) د. احمد الملحم، قانون الشركات الكويتي والمقارن، المرجع السابق، ٨٣.

(٢) المادة ٥ من نظام الشركات السعودي "اسم الشركة "تصت على أن "يكون لكل شركة اسم تجاري باللغة العربية أو بلغة أخرى، ويجوز أن يكون الاسم مشتقاً من غرضها، أو اسماً مميزاً، أو اسماً واحداً أو أكثر من الشركاء أو المساهمين فيها الحالين أو السابقين، أو منها معاً، مع مراعاة ألا يكون مخالفاً لنظام الأسماء التجارية والأنظمة الأخرى واللوائح المعمول بها في المملكة.... -3 يجب أن يقترن بالاسم التجاري ما يبين شكل الشركة".

وهناك عدد محدود من التشريعات التجارية تعطي الحق للشركاء الموصين الدخول في الاسم التجاري أو وضع اسم مبتكر ووضع تنظيم مثل هذا الحق يرجع إلى الحرية التعاقدية للشركاء، ولكن بشكل عام تحظر آغلب التشريعات التجارية إدراج اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة استنادا إلى حماية الغير حسني النية الذين يتعاملون مع الشركة بناء على اسمها التجاري المعلن. فإذا تم إدراج حسن اسم الشريك الموصي في العنوان بناء على طلبه أو بعلمه بذلك ولم يعترض، فانه يصبح مسؤولا عن ديون الشركة والالتزامات التي تترتب عليها مثل الشريك المتضامن تجاه الغير ممن يكونوا قاموا بالتعامل مع الشركة وفق ذلك وبحسن نية، ويقع عبء الاثبات على كل من له مصلحة وفق قواعد الاثبات [١].

وكقاعدة عامة الشركاء الظاهرة أسماؤهم في العنوان التجاري يعتبرون مسؤولين عن الديون والالتزامات مسؤولية تضامنية وشخصية ويكتسبون صفة التاجر ؛ ولذا لا يصلح أن يتضمن العنوان التجاري باسم أحد الشركاء الموصين الذي يعد نوع من أنواع الخداع والتضليل لدائني شركة التوصية البسيطة، والقاعدة هذه هي حماية للغير الذي قد يتعامل مع الشركة بثقة معتقدا أن الشريك الذي يظهر اسمه في عنوانها هو شريك متضامن، وبالتالي لا يصح أن يفاجئ فيما بعد بأنه هذا الشريك ليس إلا شريك موصيًا ذي مسؤولية محدودة [٢].

(١) د. احمد الملحم، قانون الشركات الكويتي، المرجع السابق، صفحة ٩٦.

(٢) د. علي سيد قاسم، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

ويشترط نظام الشركات السعودي[١]أن يكون لكل شركة تجارية مسجلة في المملكة اسم تجاري خاص بها كان باللغة العربية أو بلغة أخرى، ويمكن أن يكون هذا الاسم مشتقاً من غرضها، أو اسماً مميزاً، أو من اسم شريك أو أكثر من الشركاء أو المساهمين فيها الحالين أو السابقين، أو منهما معاً، وبشرط عدم مخالفة نظام الأسماء التجارية والأنظمة الأخرى واللوائح المعمول بها في المملكة، ويجب أن يظهر الاسم التجاري للشركة بشكل يبين نوعها مع تحمل المسؤولية في حال المخالفة [٢].

---

(١) المادة ٤ من نظام الشركات السعودي نصت على ان "تتخذ الشركة التي تؤسس وفقاً لأحكام النظام أحد الأشكال الآتية:
أ-شركة التضامن.
ب-شركة التوصية البسيطة.
ج-شركة المساهمة.
د-شركة المساهمة المبسطة.
هـ-الشركة ذات المسؤولية المحدودة".

(٢) المادة ٥ من نظام الشركات السعودي "اسم الشركة "تصت على أن"٢-يجب الحصول على موافقة الشريك أو المساهم، أو ورثته إذا توفيّ ولم يوافق، وذلك في الحالة التي يشتمل فيها الاسم التجاري على أيٍّ من أسماء الشركاء أو المساهمين السابقين في الشركة". وهو نفس الحال في قانون الشركات الكويتي حيث نصت المادة مادة الثامنة والخمسون "يتألف عنوان شركة التوصية من أسماء جميع الشركاء المتضامنين أو من اسم واحد منهم أو أكثر مع إضافة عبارة (وشركاه أو وشركاؤهم). ولا يجوز أن يذكر في عنوان الشركة اسم شريك موصى، فإذا ذكر اسمه دون اعتراض منه أعتبر مسؤولاً كشريك متضامن تجاه الغير الحسن النية. وفي جميع الأحوال يجب أن يتبع عنوان الشركة عبارة شركة توصية بسيطة".

وهنا لابد من التمييز بين حالة إدراج اسم الشريك الموصي بعمله في العنوان التجاري ولم يقم أحد بالاعتراض فيمكن القول بأن يعامل هذا الشريك الموصي معاملة الشريك المتضامن ويطبق عليه ما يطبق على الشريك المتضامن من أحكام المسؤولية الشخصية غير محدودة تضامنية تجاه ديون الشركة والتزاماتها، إلا أنه في علاقته مع شركاء الشركة يظل يحتفظ بصفته كشريك موصي وبالتالي تظل مسؤوليته محدودة ، وله أن الحق في الرجوع على الشركة بما أداه لدائني الشركة إذا تجاوزت حصته [١].

اما في حال ظهر اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة بدون علمه ورضاه واعترض على وجود اسمه في العنوان التجاري واتخذ الإجراءات النظامية فلا يتحمل اية التزامات تجاه الغير، ويحتفظ بصفته امام الغير كشريك موصي لا يسال إلا بقدر ما يملك من حصة [٢]. ويقع على عاتق الشريك الموصي عبء إثبات عدم العلم، وفي حال تمكن الغير من إثبات علم الشريك الموصي بذلك فانه يصبح مسؤولاً مسوولية شخصية وتضامنية وتترك للمحكمة المختصة السلطة التقديرية في مدى تحول مسولية الشريك الموصي الى مسؤولية تضامنية وشخصية [٣].

وهناك من يرى السماح بإضافة اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة مسايرة للتطورات التشريعية الحديثة، فقد يكون أصلا الشريك الموصي له صفة التاجر بسبب ممارسة التجارة خارج شركة التوصية البسيطة أو أنه شريك

(١) د. نادية محمد معوض، الشركات التجارية، مطبعة دار النهضة العربية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ١٨٦.
(٢) د. سميحة القليوبي، القانون التجاري الكويتي: نظرية الاعمال التجارية -التاجر -المحل التجاري، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٤، صفحة ١٥٢.
(٣) د. نادية فوضيل، المرجع السابق، ص ١٤٢.

متضامن في شركة تضامن أخرى وهذا الرأي ترى انه يمكن وضع اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة مع بيان شكل الشركة والمركز القانوني للشريك [١].

(١) د. احمد الملحم، قانون الشركات الكويتي، المرجع السابق، ص ٩٩.

المبحث الثاني

إدارة شركة التوصية البسيطة وانقضاءها

تمهيد وتقسيم:

يتعين الحديث عن إدارة شركة التوصية البسيطة أن نتطرق إلى بيان الأدوار التي يلعبها كلاً من الشريك المتضامن والشريك الموصي، وكذلك عند الحديث عن انقضاء تلك الشركة يتعين الحديث عن الأسباب العامة والخاصة لانقضاء الشركات ومدى تأثير وفاة أو إفلاس أو إعسار أحد الشركاء الموصين أو الحجر عليه.

على أن يتم الحديث في هذا المبحث وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول: إدارة شركة التوصية البسيطة.

المطلب الثاني: انقضاء شركة التوصية البسيطة والآثار المترتبة على ذلك.

المطلب الأول

إدارة شركة التوصية البسيطة

بمجرد اكتساب شركة التوصية البسيطة الشخصية المعنوية يصبح لها الحق في ممارسة نشاطها وتحمل الالتزامات وأداء الواجبات واكتساب الحقوق، غير أن هذا الشخص المعنوي لا يمكنه القيام بممارسة أعماله والتزاماته بنفسه وإنما لا بد أن يقوم من يمثل هذا الشخص المعنوي من خلال شخص طبيعي كمدير للشركة يوقع العقود بالنيابة عنها ويمثلها أمام الغير[1].

(١) المادة ٩ من نظام الشركات السعودي –اكتساب الشخصية الاعتبارية"–
١–تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية بعد قيدها لدى السجل التجاري، ومع ذلك تكون للشركة خلال مدة التأسيس شخصية اعتبارية بالقدر اللازم لتأسيسها، بشرط إتمام عملية التأسيس".

وبالعودة الي شركة التضامن نجد أن الاحكام الخاصة بعنوان الشركة نصت على أن يكون عنوان الشركة مكون من أسماء الشركاء أو أحدهم أو بعضهم مع كتابة كلمة "وشركاه" ، وكما هو منصوص عليه قانوناُ فأن الشركاء في شركة التضامن يكتسبون بشكل تلقائي صفة التاجر، ويحق لهم المشاركة في إدارة الشركة حسب ما هو منصوص عليها في عقد الشركة او أي اتفاق لاحق، وهذا الحال مختلف في شركة التوصية البسيطة التي تحتوي على نوعين من الشركاء متضامنين وموصين، فالشركاء الموصون لا يحق لهم التدخل في إدارة الشركاء وهو من المحظورات القانونية التي لا يوجد لها استثناء وهذا الحظر من النظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفته حتي لو بموافقة الشركاء كلهم ويعتبر اجراء باطل، وهذا يعني منع ادراج اسم أي شريك موصي في عنوان الشركة.(١) وهذا الحظر لا يسلب الشريك الموصي حقوق الرقابة والاشراف والسؤال والاطلاع على دفاتر ومستندات الشركة وسجلاتها. وعلى سبيل المثال نصت المادة الحادية والعشرون من نظام الشركات "للشركاء والمساهمين حق الرقابة على حسابات الشركة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في النظام وعقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس" بمعني أن هذا الحق لكل الشركاء بلا استثناء فلهم الحق في الحصول على المعلومات الكاملة والدقيقة عن مركز الشركة وأعمالها وعقودها وله الحصول على نسخ من المستندات والسجلات في أي وقت بشرط ألا يلحق ضرر بالشركة.(٢)

(١) د. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥، ص١٤٦.
(٢) المادة ٢١" الرقابة على حسابات الشركة " نظام الشركات السعودي.

يكون اختيار مدير الشركة من الشركاء المتضامنين أو من غير الشركاء ويمكن أن يكون هناك أكثر من مدير، ويكون التعيين إما من خلال عقد التأسيس أو في عقد مستقل لاحق، ويكون حق الإدارة فقط للشريك المتضامن دون الشريك الموصي، ويعطي الشركاء كلهم الحق في الرقابة على أعمال الإدارة والاطلاع والتوجيه دون التدخل، ويكون لكل شريك متضامن إدارة الشركة منفردًا في حالة عدم تحديد طريقة إدارة الشركة. وتخضع إدارة شركة التوصية البسيطة لنفس القواعد المنظمة لإدارة شركة التضامن في كل ما يتعلق بتعيين المدير أو عزله وأجره وحدود سلطاته ومسئولية الشركة عن أعماله ومسئوليته في مواجهة الشركة والغير [١].

القاعدة الرئيسية في إدارة شركة التوصية البسيطة هي خضوعها للقواعد المقررة لشركة التضامن ويكون للشركاء المتضامنين فقط حق الإدارة دون الشركاء الموصون، وقد خصت التشريعات التجارية شركة التوصية البسيطة بنوع من الأحكام الخاصة بها ، وخاصة فيما يتعلق باسم الشركة وطريقة إدارتها ونوع الشركاء. وكما هو معروف فان شركة التضامن هي عبارة عن مجموعة الشركاء المتضامنين ؛ ولذا فإن اسم الشركة التضامنية يكون باسم أحد الشركاء أو بعضهم أو جميعهم ، ويعتبر كل الشركاء في الشركة التضامنية لهم صفة التاجر وهذا الحكم من القواعد العامة ولا يوجد في هذه النقطة أية إشكاليات، وهو بعكس

(١) المادة ٣٧ من نظام الشركات السعودي، صلاحيات الإدارة "١-يتولى إدارة شركة التضامن الشركاء فيها، ويحدد الشخص ذو الصفة الاعتبارية ممثله في الإدارة. ويجوز أن يتفق الشركاء في عقد تأسيس الشركة أو في عقد مستقل، على تعيين مدير أو أكثر منهم أو من غيرهم".

الحال في شركة التوصية البسيطة التي تضم نوعين من الشركاء وهم المتضامنون والموصون، وكما منصوص عليه قانوناً فإن الشريك الموصي لا يكتسب صفة التاجر وبالتالي لا يحق له إدارة الشركة أو حتى التدخل في ادارتها، وهنا تتفق أغلب التشريعات التجارية على حظر ادراج اسم الشريك الموصي في عنوان شركة التوصية البسيطة أي ان العنوان التجاري للشركة هو خاص بأسماء الشركاء المتضامنين.

والحكمة من قاعدة حظر منع الشريك الموصي من تولي ادارة أعمال الشركة هي حماية للغير من المتعامل مع الشركة وعدم معرفة حقيقة مركز الشريك الموصي ولذا قد يعتقد أنه شريك متضامن تطبق عليه المسئولية الشخصية والتضامنية عن ديون الشركة والتزاماتها التي تبني عليها الثقة والائتمان في شخص الشريك المتضامن، ثم يتفاجأ بأن الشريك الذي تعامل معه شريك موصى ويسأل في حدود حصته التي قدمها، أيضاً يمكن القول بأن الحكمة من حظر الشريك الموصي من ان يجرى تصرفات تعاقدية باسم الشركة تدخل الشركة في التزامات قد تعرضها لمخاطر كبيرة ويتحملها بشكل كبير الشركاء [١].

من القواعد الراسخة لدي التشريعات القانونية هي حظر تدخل الشريك الموصي في إدارة الشركة فأساس وجود الشريك الموصي هو تقديم الدعم المالي

(١) د. مصطفى كمال طه: القانون التجاري، الدار الجامعية، طبعة ١٩٩١م، ص ١٤٤. ايضاً انظر: د. على حسن يونس، القانون التجاري، طبعة ١٩٨٣، ص ١٨. د. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، مرجع سابق، ٢٠٠٥م، ص ٢٣٦.

وترك إدارة الشركة إلى الشركاء المتضامنين وهذا هو المتعارف عليه والمسلم به لدي أكثر تشريعات الشركات التجارية حول العالم.

ولكن منع الشريك الموصي من مزاولة الإدارة في شركة التوصية البسيطة هل على اطلاقة أم هناك استثناءات؟ يمكن للشريك الموصي التدخل في إدارة الشركة ولكي تتضح هذه الصورة تنقسم الإدارة إلى قسمين، القسم الأول ما يطلق عليه بالإدارة الخارجية والقسم الثاني: يعرف بالإدارة الداخلية، فالإدارة الخارجية هي التي تتعامل مع الغير، ولّذا لا يمكن للشريك الموصي أن يقوم بالتعامل باسم الشركة مع الغير وهو من الأعمال المحظورة عليه بنص القانون حتى لو تم التوكيل من جميع الشركاء المتضامنين للشريك الموصي به، فليس له حق التعاقد بالشراء أو البيع أو التوقيع على عقود التمويل...، [(١)]، وهذا المنع للشريك الموصي من ممارسة الإدارة وهو منع قطعي لا يوجد عليه استثناء [(٢)].

وهدف الحظر هو حماية الغير من المتعامل مع الشركة من التظليل أو الخداع حينما يعقد الغير أن الشخص الذي يتعامل معه شريك متضامن، من جهة أخرى بهدف الحظر هو حماية الشركة نفسها من الوقوع في تعاقدات مالية أو التزامات ممكن أن تضع الشركة في موقف سيء جداً يكون الشركاء المتضامنون مسؤولين عنها في جميع أحوالهم بعكس الشركاء الموصين.

---

(١) د. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، طبعة ٢٠٠٦م، ص ٢٤٥.

(٢) وعلى سبيل المثال جاءت م/٨٥ من القانون الكويتي وهذا ما جاءت به المادة ٢٨ من القانون التجاري المصري والتي تنص : على أن "الشركاء الموصين لا يجوز لهم أن يأتوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل".

وهنا في حالة ما لو قام الشريك الموصي بأعمال الإدارة الخارجية فيحق لكل من تعامل مع هذا الشريك دون معرفة حقيقة هذا الشريك أن يرجع على هذا الشريك الموصي باستيفاء ديونه، وهنا يحق للشريك الموصي الذي قام بالوفاء للغير بناء على موافقة الشركاء أو إقرار منهم لاحقاً بتلك الاعمال ان يرجع على الشركة أو على الشركاء المتضامنين بما قام به تجاه تلك الديون. وفي حال قيام الشريك الموصي بممارسة أعمال الادارة الخارجية دون تفويض او توكيل من قبل الشركاء زو موافقة لاحقة لما تم من أعمال أدت إلى وجود التزام على الشركة تجاه الغير، فهنا يكون الشريك الموصي ملتزمًا بصفعة الشخصية تجاه تلك الأعمال وما نتج عنها من التزامات تجاه الغير،[١] ونرى انه يحق للشريك الموصي أن يطالب بالتعويض عن كل ما يعتبر مكاسب تحققت للشركة وفق قواعد الإثراء بلا سبب أو أحكام الفضالة [٢].

وهناك في الجانب الآخر لإدارة الشركة ما يعرف بالأعمال الداخلية، وهي تلك الأعمال التي لا تقتضي تمثيل الشركة أمام الغير [٣]، والتي يسمح له فيه للشريك الموصي بالتدخل أو بشكل أكثر دقة المشاركة والقيام بأعمال الرقابة والتوجيه بصفته شريك داخل الشركة وهو من الحقوق الأصيلة لكل شريك في كل

(١) الملحم، احمد، قانون الشركات الكويتي والمقارن، جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠١٥م، ص ١٠٩.

(٢). المادة ١٦٢ من القانون المدني الكويتي نصت على "

١ – كل من يثري، دون سبب مشروع، على حساب آخر، يلتزم، في حدود ما أثري به، بتعويض هذا الشخص الآخر عما لحقه من ضرر. ويبقى هذا الالتزام قائما، ولو زال الاثراء بعد حصوله."

(٣) د. نادية فوضيل، مرجع سابق، ص ١٤٦.

الشركات التجارية ولا يمكن الغائها أو ايقافها موقتا بأية حال [١]. وعلى سبيل المثال يحق الاطلاع على المستندات والكشوفات المشاركة في قرارات التعيين والعزل ومحاضر الاجتماعات، ولا يوجد ما يمنع الشركاء من أن يعملوا داخل شركتهم بصفتهم موظفين وفق عقود عمل محددة ويعاملوا وفق اللوائح والأنظمة المنظمة لذلك [٢].

وهنا لابد من توضيح أن الشريك الموصي الذي قام بالعمل كشريك متضامن وتدخل في إدارة الأعمال الخارجية وقد أوهم الغير بالتعاقد معه على أنه مدير له تلك الصلاحيات فإنه يتحمل ما يتحمله الشريك المتضامن من مسؤولية تمتد إلى امواله الشخصية ولكن لا يكتسب صفة التاجر التي تعطى فقط للشركاء المتضامنين وفق أحكام خاصة لا تنطبق على الشريك الموصي وبالتالي لا ينطبق عليه نظام الإفلاس الذي ينطبق وفق قواعد وأحكام خاصة بالتجار.

ويقع على عاتق المدير وبغض النظر كان المدير من الشركاء المتضامنين أو من خارج الشركة بواجبات العناية والولاء مثل ممارسة أعمال الإدارة بنفسه بما يحقق مصالح الشركة وتعزيز نجاحها ، وذلك ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة له في عقد التأسيس أو في عقد التعيين المستقل، وعلى المدير أن يبذل العناية والاهتمام والحرص والمهارة المطلوبة كمدير اعمال محترف يحافظ على أموال الشركة ويحقق أهدافها، أيضاً على المدير تجنب تعارض المصالح

(١) د. كمال محمد أبو سريع، الشركات التجارية، الجزء الأول، شركات الأشخاص، ١٩٩٤، ص ٢٣٣.

(٢) د. عاطف محمد الفقي، الشركات التجارية فى القانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص ٢٦٢.

والافصاح عن كل مصلحة له فيها مباشرة أو غير مباشرة في كل الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة [١] وخاصة أنه مطلع على أسرار الشركة بشكل مباشر [٢]، كذلك من واجبات المدير ان يقدم بشكل دوري تقرير عن أعمال الإدارة للشركاء والاجابة عن تساؤلات الشركاء دون تأخير أو مماطلة، ومن المحظورات على المدير قبول أي منفعة ممنوحة له من الغير من خارج الشركة فيما له علاقة بدوره داخل الشركة. ولذا فإنه يحظر على المدير أن يباشر الأعمال التي تتوافق مع اغراض الشركة إلا بقرار من الشركاء أو بوجود نص صريح في عقد تأسيس الشركة يسمح بذلك، ويسري هذا الحظر بصفة خاصة على الأعمال الآتية مثل إنشاء فروع الشركة، أو إغلاقها، أعمال التبرعات، ما عدا التبرعات الصغيرة المعتادة التي لا توثر على مالية الشركة، وكل ما يتعلق بالكفالات للغير، التصالح على حقوق الشركة لدي الغير، القيام ببيع عقارات الشركة أو رهنها إلا إذا كان البيع مما يدخل في غرض الشركة، أيضاً بيع محل الشركة التجاري (المتجر) أو رهنه أو الاقتراض نيابةً عن الشركة [٣].

ولا يجوز لمدير الشركة أن تكون له أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، كذلك يمنع على المدير الاشتراك في الاعمال التي لها طبيعة منافسة للشركة في نشاطها الرئيسي أو الفرعية، يمنع المدير من استغلال أصول الشركة أو معلوماتها أو الفرص الاستثمارية المعروضة

(١) المادة ٢٦ من نظام الشركات السعودي.

(٢) د. محسن شفيق، الوسيط في القانون التجاري المصري، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢٩٠.

(٣) المادة ٣٩ من نظام الشركات السعودي.

عليه من أجل تحقيق مصلحة له مباشرة أو غير مباشرة، وهناك استثناء بموجبه يسمح للمدير وفق موافقة من الشركاء أو الجمعية العامة أو المساهمين أو من يفوضونه بالتعاقد باسمه مع الشركة. وأعطي نظام الشركات للمدير الحق في المشاركة في بعض الاعمال التي لا تحتاج إلى موافقة من الشركة مثل الأعمال والعقود التي تتم تطرح وفق منافسة عامة، والأعمال والعقود التي تهدف إلى تحقيق الاحتياجات الشخصية مادامت تتم وفق الأوضاع والشروط نفسها التي تتبعها الشركة مع الغير من المتعاملين والمتعاقدين وكانت تدخل في نشاط الشركة، أي أعمال أو عقود أخرى تحددها اللوائح بما لا يتعارض مع مصلحة الشركة.

ونشير إلى أن الأعمال المحظورة على المدير القيام بها والتي جاءت في نظام الشركات السعودي أو في الأنظمة الأخرى جاءت على سبيل المثال وليس الحصر وبالتالي لا يمكن حصر جميع الأعمال المحظورة لكثرتها وتنوعها، ويعطي القانون للشركة الحق في مقاضاة مديرها في حال المخالفة ولها الحق في المطالبة أمام الجهة القضائية المختصة بإبطال تلك العقود، وإلزامه بأداء أي ربح أو منفعة تحققت بسبب ذلك.

ويجب على مدير الشركة التزام كبير عند ممارسة الصلاحيات الممنوح له وفق النظام ولوائحه، والمنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، وذلك بهدف تحقيق أهداف الشركة، أيضا على المدير العمل بحسن نية من أجل تحقيق مصالح الشركة، وأن يحرص على القيام ببذل كل ما من شأنه أن يعزز نجاح الشركة وتنميتها وتعظيم قيمتها لصالح الشركاء وتحقيق استدامتها الطويلة، وعليه أن يمارس مهمة بموضوعية وحياد

فيما يتعلق بإدارة الشركة واتخاذ القرارات، وعليه التجنب لكل ما يؤثر في حياده اتخاذ القرارات أو عند التصويت عليها، فالمدير يقوم بممارسة اعماله وأداء واجباته بالمهارة المعتادة في الشخص الحريص المتمكن وبالمعرفة المتخصصة والخبرة التي يمتلكها في مثل هذه المناصب وبالتالي يجب عليه تجنب الحالات التي تسبب وجودها تعارض المصالح، والإفصاح عنها وفقاً لأحكام النظام واللوائح المتبعة، ولذا على المدير عدم استغلال منصبه وصلاحياته بصفته مدير الشركة من اجل الحصول على منافع خاصة له من الغير(١).

عزل المدير في شركة التوصية البسيطة:

يكون عزل المدير في شركة التوصية البسيطة وفق الطريقة التي تم تعيينه بها من خلال عقد التاسيس أو في اتفاق لاحق، فقد يرغب الشركاء في عزل المدير لاي سبب طالما أنه سبب مشروع دون التعسف في استعمال هذا الحق، ويحق لكل شريك له مصلحه في طلب عزل المدير قضائيا إذا وجد سبب مشروع مثل عدم إدارة الشركة بشكل صحيح، أو استغلاله نشاط الشركة لمصلحته الشخصية أو تسبب في خسائر للشركة، ويكون للمحكمة التجارية النظر في مسألة العزل ولها السلطة التقديرية في عزل المدير أو لا وهل الأسباب التي قدمت مقنعة أو لا؟ لابد من أن يكون إجراءات عزل المدير يصب في مصلحة الشركة ويكون وفق الضوابط النظامية ويحق للمدير المطالبة بالتعويض في حال الفصل بغير سبب مشروع. ومن أهم أسباب العزل هو وجود تجاوزات في إدارة الشركة مثل إدارة الشركة بشكل خاطي، مثل أن يقوم المدير برفع أجره وأعطى نفسه مكافأت وحوافز بدون الموافقة من قبل الجمعية العمومية، أيضا يحق

(١) المادة الحادية عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي.

للشركاء عزل المدير في أي وقت طالما لا يوثر العزل على إدارة الشركة ويلحق بها الضرر ويكون في الوقت المناسب.

المطلب الثاني

انقضاء شركة التوصية البسيطة والآثار المترتبة على ذلك

أولاً: انقضاء شركة التوصية البسيطة:

تنقضي الشخصية المعنوية للشركة تبعاً لانقضاء الشركة ذاتها، وهذه الأخيرة تنقضي بعدة أسباب، فهي تنقضي بانتهاء الأجل المحدد بعقد الشركة، أو انتهاء الغرض الذي تكونت من أجله، أو بسبب هلاك رأس مالها، أو باتفاق جميع الشركاء على انقضائها، أو إفلاس الشركة أو صدور حكم قضائي بحلها لسبب يبرر ذلك، كما تنقضي شخصية الشركة بالاندماج.

غير أن هناك شركات تؤثر في حياتها بعض الحوادث العارضة التي يترتب عليها انقضاء الشركة قبل الأجل المحدد لها، هذه الشركات هي شركات الأشخاص التي تعتمد أساساً في تكوينها على الاعتبار الشخصي لكل شريك، فإذا حدث وانسحب أحد الشركاء أو أفلس أو توفي كان لهذا أثر كبير على استمرار الشركة أو بقائها. كذلك الشأن إذا طلب الشركاء إخراج شريك من الشركة، وهذا يترتب على انقضاء الشركة دخولها في فترة التصفية ثم إجراء القسمة بين الشركاء.

الأسباب العامة التي يترتب عليها انقضاء شركة التوصية البسيطة.:

الطريقة الأولى: انتهاء الأجل المحدد للشركة:

الأصل ان تنتهي شركة التوصية البسيطة بانقضاء المدة المحددة لها ما لم يتفق الشركاء على تمديدها لمدة مماثلة أو مدة محددة وذلك قبل نهاية المدة

المنصوص عليها في عقد التاسيس ويكون وفق ما هو منصوص عليها في عقد التاسيس ويعتبر تعديلاً لعقد الشركة، ولذلك لا بد من القيام بالتعديل على عقد التأسيس حسب الإجراءات النظامية ويجب وجود إجماع من الشركاء كلهم ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك.

والجدير بالذكر هنا أنه قد يجتمع الشركاء ويتفقوا على حل الشركة قبل انقضاء مدتها في عقد التأسيس ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك.

الطريقة الثانية: انتهاء الغرض الذي تأسست له للشركة:

كذلك تنقضي الشركة بتحقيق الغرض الذي تأسست من أجله بحيث توصلت الشركة إلى تحقيق غرضها الذي وجدت من أجله تنتعي مهمتها، كأنشاء مشروع سكني او مدينة سياحية وتم انجاز العمل. كذلك تنقضي الشركة في حال وجود ما يمنع من تحقيق الغرض الذي أنشئت من اجله الشركة بمعني استحالة تحقيقه.

الطريقة الثالثة: هلاك مال الشركة:

فإذا هلك مال الشركة جميعه أو معظمة بحيث أصبحت الشركة عاجزة عن الاستمرار في نشاطها ففي هذه الحالة تنقضي بقوة القانون.

الطريقة الرابعة: الاتفاق بين الشركاء على انقضاء الشركة:

إذا اتفق جميع الشركاء على انقضاء الشركة وفضها بينهم انتهت الشركة بناء على إرادة الشركاء بشرط أن تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، فلا يعتد بهذا الحل إذا كانت الشركة في حالة توقف فعلي عن دفع ديونها [١].

الطريقة الخامسة: إفلاس الشركة:

---

(١) د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، بند ٦٤، ص ١٥٤.

حيث يترتب على إفلاس الشركة انقضاؤها ويعتبر هذا السبب من الأسباب العامة لانقضاء الشركات جميعاً أياً كانت طبيعتها أي سواء كانت من شركات الأموال أو الأشخاص، وإفلاس الشركة دليل على عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها التجارية ومن ثم ضرورة انقضاءها.

الطريقة السادسة: اجتماع حصص الشركاء في يد شريك واحد:

لأن اجتماع حصص الشركة في يد شريك واحد لأي سبب من الأسباب تنقضي الشركة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وذلك لانتفاء ركن تعدد الشركاء.

الطريقة السابعة: حل الشركة قضاء لسبب يبرر ذلك:

فإذا طلب أحد الشركاء حل الشركة بحكم قضائي لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لأي سبب آخر تقدر المحكمة أن له من الخطورة ما يسوغ الحل، ويقع باطلاً كل اتفاق يقضي بغير ذلك، ويجب على القاضي أن يتأكد من صحة ادعاءات الشريك المتقدم بطلب الحل، ونظراً لأن المنظم لم يحدد الأسباب التي يمكن على أساسها طلب حل الشركة، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن كل سبب يؤدي إلى استحالة استمرار الشركة بين الشركاء يعتبر صالحاً لطلب الحل، مثل عدم تقديم أحد الشركاء حصته، أو إهمال الشريك المدير إذا لم يكن قابلاً للعزل، وغير ذلك من الأسباب الوجيهة [١].

(١) د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، بند ٦٧، ص ١٥٧ و١٥٨.

الطريقة الثامنة: اندماج الشركة:

من الحالات الاخرى هي اندماج الشركة بأخرى، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة انقضاء الشركات عن طريق الاندماج إذ تسعى الشركات ذات النشاط المتشابه أو المتكامل إلى هذه الوسيلة، إما بهدف تحقيق معدلات إنتاجية أعلى وتحقيق نوع من الاحتكار في مباشرة النشاط الذي تزاوله، وإما بقصد المنافسة بينهما، وإما بقصد تقليل النفقات لتخفيض تكاليف النشاط الذي تقوم به وتوحيد سياسة الإنتاج [١].

الأسباب الخاصة التي يترتب عليها انقضاء شركة التوصية البسيطة:

انقضاء الشركة بوفاة أو إفلاس أو إعسار أحد الشركاء الموصين أو الحجر عليه:

تنقضي بإنسحاب أحد الشركاء من الشركة أو الحجر عليه أو إعساره أو إفلاسه وهذا في حالة الشريك المتضامن فقط ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك، أما بالنسبة للشريك الموصي فلا يترتب على وفاته أو الحجر عليه أو شهر إفلاسه أو إعلان إعساره أو انسحابه انقضاء الشركة، ما لم يتفق الشركاء في عقد التأسيس على خلاف ذلك. وتنقضي شركة التوصية البسيطة بوفاة أحد الشركاء ما لم يتفق على الاستمرار في الشركة بين باقي الشركاء أو دخول ورثة المتوفي كشركاء بنفس الحصة.

(١) سهام مسعود، أحكام شركة التوصية البسيطة في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩م، ص ٥٦.

حيث نص المنظم التجاري السعودي على أنه: "لا تنقضي شركة التوصية البسيطة بوفاة أي من الشركاء الموصين، ولا بالحجر عليه، ولا بإعساره، ولا بافتتاح أي من إجراءات التصفية تجاهه وفقاً لنظام الافلاس، ولا بانسحابه، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على ذلك" (١).

ثانياً: الآثار المترتبة على انقضاء شركة التوصية البسيطة:

الشركة من العقود المستمرة التي ينشأ عن نشاطها أثناء حياتها علاقات فيما بينها ومع الغير، وفي حالة انقضاء الشركة يتم تصفيتها من أجل قسمة موجوداتها بين الشركاء بعد استيفاء دائني الشركة لحقوقهم، وشركة التوصية البسيطة لم يحدد لها المشرع الجزائري طرق خاصة لانقضائها وعليه يتم الرجوع في هذا الأمر إلى القواعد العامة لحل الشركات.

حيث يلاحظ أن الأثر الذي يترتب على وفاة أو إفلاس الشريك الموصي أو إعساره أو صدور قرار بالحجر عليه هو ذات الأثر الذي يترتب على وفاة أو إفلاس أو إعسار الشريك المتضامن أو صدور قرار بالحجر عليه، ذلك أن هذه الشركة هي شركة أشخاص رغم وجود الشركاء الموصين، فالاعتبار الشخصي هو أساس تكوين شركة التوصية أسوة بشركات التضامن.

الأثر الأول: تصفية شركة التوصية البسيطة:

يترتب على انقضاء شركة التوصية البسيطة انتهاء نشاطها وتوقفه، وتبدأ مرحلة تصفية الشركة وقسمة ما قد يترتب على هذه التصفية من حقوق للشركاء، حيث تعتبر الشركة في حالة تصفية بقوة القانون بعد انقضائها، أي بعد حل الشركة أياً كان سبب الحل، لكن لا تنتج التصفية أثرها في مواجهة الغير إلا من

(١) المادة ٥٧ من نظام الشركات السعودي.

تاريخ إعلان ذلك بالوسيلة القانونية التي يتطلبها النظام مثل القيد بالسجل التجاري [١].

فالتصفية هنا إجراء ملازم لانقضاء الشركة وواجب لحمايتها، ويقصد بها تسوية المراكز القانونية للشركة من أجل تقسيم ما تبقى من أموال بين الشركاء، ينتهي عند انحلال الشركة صفة المدير في تمثيلها ويحل محله المصفي للقيام بأعمال التصفية، وينص عقد الشركة التأسيسي عادة بأن يكون المدير القائم على إدارة الشركة عند انحلالها مصفي لها، وفي حالة ما إذا لم ينص العقد عن طريق تعيين المصفي عين المصفي بإجماع الشركاء أو من قبل المحكمة في حالة عدم الإجماع على تعيين المصفي، ويترتب على تصفية الشركة مجموعة من الآثار أهمها ما يلي [٢]:

١. احتفاظ الشركة بالشخصية المعنوية: تظل الشركة محتفظة بشخصيتها المعنوية طيلة فترة التصفية من تاريخ انقضاء الشركة لحين توزيع أموالها على الشركاء غير أن الشخصية المعنوية للشركة في الأصل تنتهي بحلها وانقضائها، ومع ذلك فمن المقرر أن انقضاء الشركة لا يترتب عليه زوال شخصيتها المعنوية بل تظل قائمة إلى أن تصفى أموالها.

٢. تعيين المصفي: وهو شخص أو أشخاص يعهد إليهم مباشرة العمليات اللازمة لتصفية الشركة، وتعين أغلبية الشركاء المصفي وفي حال

(١) د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، بند ١٠١، ص ٢٣٥.

(٢) جابر الزهرة، النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة، أطروحة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤م، ص ٧٨ وما بعدها.

عدم اتفاقهم على ذلك تعينه المحكمة بناء على طلب أحدهم، وفي الحالات التي تكون فيها الشركة باطلة فإن المحكمة تعين المصفي وتحدد طريقة التصفية بناءً على طلب كل من يهمه الأمر، وحتى يتم تعيين المصفي يعتبر المتصرفون بالنسبة إلى الغير في حكم المصفين. ويعد المصفي الوكيل على الشركة للقيام بأعمال التصفية ووضعه القانوني يشبه مدير الشركة، كما على المصفي أن يستوفي ما للشركة من حقوق قبل الغير وقبل الشركاء، وأن يوفي بما عليه من ديون، وأن يبيع أي مال للشركة منقولا كان أم عقار وهذا مع مراعاة ما قد يرد في أمر تعيينه من قيود. كما على المصفي إنهاء أعمال الشركة وتنفيذ وإتمام ما لم يتم منها، ولا يجوز له القيام بأية أعمال جديدة إلا إذا كانت لازمة لأعمال سابقة بدأتها الشركة قبل الانقضاء، وتنتهي مهمة المصفي عندما يقوم بإتمام حساباته النهائية للشركة وعند نهاية التصفية يتم نشره [1].

الأثر الثاني: قسمة أموال الشركة:

القسمة هي العملية اللاحقة للتصفية وتجرى القسمة حسب اتفاق الشركاء في العقد التأسيسي وفي حال خلوه تطبق الأحكام العامة التي تتعلق بكيفية قسمة الحصص إلى الشركاء التي قدمت في رأسمال الشركة كما هي مبينة في العقد وتتم القسمة على أساس أن يسترد كل شريك الحصة التي قدمها عند التأسيس،

(١) د. هاني محمد دويدار، مبادئ القانون التجاري دراسة في قانون المشروع الرأسمالي طبعة جديدة مزيدة ومنقحة مع التعديلات القانونية الجديدة، المؤسسة الجامعية للدراسات، الإسكندرية، ص ١٤٣ و١٤٤.

أما ما زاد على ذلك فيوزع على الشركاء باعتباره ربحا وفقا للنسبة المتفق عليها في توزيع الربح، وأما إذا نقصت الموجودات الباقية عن قيمة رأس مال الشركة فإن الفرق يعتبر خسارة لحقت الشركاء فيخصم من حصة كل منهم بالنسبة المتفق عليها في توزيع الخسارة. متى انقضت الشركة وقسمت أموالها فلا تبرأ ذمة الشركاء قبل دائني الشركة، بل تظل مسؤولية الشركاء قائمة ويكون للدائنين الذين لم يستوفوا حقوقهم أن يطالبوا الشركاء بالوفاء بها وذلك حتى تتقادم هذه الحقوق بمضي المدة الخاصة بكل منها والتي تبدأ من التاريخ الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، ويمكن أن تظل هذه المسؤولية وفقا للقواعد العامة تثقل كاهل الشريك إلى أن تسقط بالتقادم الطويل، لكن المشرع تخفيفا منه على الشركاء وحماية لهم من مطالبة الدائنين المتأخرة أقام تقادم خاص قصير المدة[١].

(١) جابر الزهرة، النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة، المرجع السابق، ص ٨٤ و٨٥.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يتبين أن النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة هو نظام يتميز بالسهولة والبساطة، حيث تعد شركة التوصية البسيطة النوع الثاني لشركات الأشخاص إلى جانب شركة التضامن، وتقوم هذه الشركة من نوعين رئيسين من الشركاء، شركاء متضامنون واحد او أكثر وتسري عليهم الأحكام المنظمة على الشركاء في شركة التضامن، بالإضافة إلى الفريق الاخر وهم الشركاء الموصون واحد أو أكثر، وتكون مهمة تقديم الدعم المالي ولا يحق لهم ممارسة أعمال الإدارة وتعتبر مسؤوليتهم محدودة وغير التضامنية بقدر حصتهم في راس مال الشركة. ومثل غيرها من الشركات التجارية فيشترط أن تتوفر فيها أركان عقد الشركة مثل الأركان الموضوعية والشكلية، وهناك أحكام خاصة عند تأسيس شركة التوصية البسيطة مثل وجوب تنوع الشركاء.

وفي الختام خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ما يلي:

النتائج:

١. لم يضع المنظم السعودي تنظيمًا قانونيًا مستقلاً لشركة التوصية البسيطة، حيث أحال معظم أحكامها إلى المبادئ العامة للشركات.
٢. يلاحظ وجود بعض الأحكام التي تختلف فيها شركة التوصية البسيطة عن شركة التضامن خاصة في الاحكام الخاصة بالشركاء الموصين وإدارتهم للشركة.
٣. حصة الشريك غير قابلة للتداول أو التنازل عنها إلى الغير إلا بموافقة جميع الشركاء أو أغلبيتهم.

٤. ذكر اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة يجعل منه شريكًا متضامن ويطبق عليه كافة الأحكام التي تطبق على الشريك متضامنًا بخصوص ديون الشركة وغيرها.

التوصيات:

١. يجب التأكد أولاً من ملائة الشريك المتضامن وقدرته على الوفاء بالتزامات الشركة وديونها قبل الموافقة على تأسيس الشركة.

٢. نهيب بالمنظم السعودي ضرورة وضع تنظيم مستقل لشركة التوصية البسيطة بدلاً من الإحالة إلى الأحكام العامة لشركة التضامن مع تلافي النقص في القواعد الخاصة بهذه الشركة.

٣. نهيب بالمنظم السعودي ضرورة إتاحة الفرصة للشريك الموصي بإدارة الشركة خاصة إذا توافرت لديه مهارة الإدارة، وأن يترك الأمر للشركاء واتفاقهم.

قائمة المراجع

١. أبو زيد رضوان، الشركات التجارية في القانون الكويتي المقارن، دار الفكر العربي؛ الكويت، توزيع دار الكتاب الحديث، ١٩٧٨م.

٢. احمد الملحم، قانون الشركات الكويتي والمقارن، جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠١٥م.

٣. أكرم ياملكي، القانون التجاري، الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٤. أنور مطاوع منصور، القانون التجاري السعودي "الأعمال التجارية والتاجر-الشركات التجارية-الأوراق التجارية وعمليات البنوك"، مكتبة المتنبي، طبعة ٢٠١٧.

٥. جابر الزهرة، النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة، أطروحة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤م.

٦. حكم محكمة النقض المصرية /طعن رقم ١١٧/ سنه ٢٠٠٠ق-في ١٩٥٣/٠٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية، ح ١.

٧. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠١١م.

٨. سميحة القليوبي، القانون التجاري الكويتي: نظرية الاعمال التجارية - التاجر -المحل التجاري، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٤.

٩. سهام مسعود، أحكام شركة التوصية البسيطة في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩م.

١٠. طعمة الشمري، قانون الشركات التجارية الكويتي، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ١٩٨٦م.

١١. عادل عبد الحميد الفجال، الوافي في مبادئ القانون التجاري، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٨ه / ٢٠١٧.

١٢. عاطف محمد الفقي، الشركات التجارية في القانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م.

١٣. على حسن يونس، القانون التجاري، طبعة ١٩٨٣م.

١٤. فايز نعيم رضوان، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٥. كمال محمد أبو سريع، الشركات التجارية، الجزء الأول، شركات الأشخاص، ١٩٩٤م.

١٦. محسن شفيق، الوسيط في القانون التجاري المصري، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٧. مصطفى كمال طه: القانون التجاري، الدار الجامعية، طبعة ١٩٩١م.

١٨. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦.

١٩. نادية فضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري (شركات الأشخاص)، الطبعة ٧، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٨م.

٢٠. نادية محمد معوض، الشركات التجارية، مطبعة دار النهضة العربية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢١. نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٢ وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١ه بموجب قرار مجلس المزراء رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٤٤٣/١١/٢٩ه.

٢٢. هاني محمد دويدار، مبادئ القانون التجاري دراسة في قانون المشروع الرأسمالي طبعة جديدة مزيدة ومنقعة مع التعديلات القانونية الجديدة، المؤسسة الجامعية للدراسات، الإسكندرية.

٢٣. وهبة مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، سوية، دمشق، الطبعة الرابعة، الجزء الخامس.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٣٧١
المبحث الأول: الاحكام العامة لتأسيس شركة التوصية البسيطة، وفيه مطلبان :	١٣٧٥
المطلب الأول: المركز القانوني للشركاء.	١٣٧٨
المطلب الثاني: النظام القانوني لحصة الشريك الموصي.	١٣٨٥
المبحث الثاني: إدارة شركة التوصية البسيطة وانقضاءها ، وفيه مطلبان :	١٣٩٨
المطلب الأول: إدارة شركة التوصية البسيطة.	١٣٩٨
المطلب الثاني: انقضاء شركة التوصية البسيطة والآثار المترتبة على ذلك.	١٤٠٨
الخاتمة	١٤١٦
المصادر والمراجع	١٤١٨
فهرس الموضوعات	١٤٢١